العدد (1510) السنة السادسة - الأثنين (18) أيار 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العلاقات التضامنية للشعب الكردي

القسم الخامس عشر

فلك الدين كاكايي

التفاهم العربي الكردي على مستوى المنطقة:

أعني بذلك أن يتفهم العرب، معظم العرب، شعوباً وحكومات، مشروعية المطاليب والقضية الكردية.

وهناك سوء فهم عربي لهذه القضية... فهناك جفاء وحتى عداء غير مبرر من قبل بعض العرب في المشرق خاصة. ومازالت النظرة القومية الضيقة (لا اقول غيرها) سائدة بين هذه الفئة؛ فهي تعادي الحركة الكردية ربما اقوى من الأوساط الشوفينية في الداخل.

فقد أستعرضنا، في حلقات سابقة، علائم مشرقة من التضامن العربي الرسمي (مصر، منظمة التحرير الفلسطينية مثلاً) كذلك التضامن الشعبي من احزاب وحركات وشخصيات عربية ديمقراطية، ساهمت في تعزيز التضامن الكردي ازاء العرب وقضاياهم.

واذا ما توسعنا في ذكر التأريخ فمن المناسب والصحيح تثبيت شخصيات و أوساط رسمية عربية اخرى تضامنت مع القضية التحررية الكردية في اوقات مختلفة مثل: عبدالرحمن عزام عام ١٩٤٣ وبن بيللا القائد الجزائري في الستينيات ومعمر القذافي منذ أيلول ١٩٧٩ حتى اليوم، والرئيس الراحل حافظ الاسد الذي كان منذ ١٩٧٥ يفتح سورية أمام مختلف الأحزاب والقوى الكردستانية لاسيما من العراق وتركيا، وقد استمر في سياسة حكيمة نادرة في تأريخ المشرق، ولم يعلن تضامنه علناً مع القضية الكردية كما فعل عبدالناصر، لكنه (أي حافظ الاسد) ظل عملياً يتضامن مع المناضلين الكرد المضطهدين في العراق وتركيا، وسمح للاحزاب الكردستانية بالأستقرار في دمشق ولبنان... كان ذلك في ظرف عصيب للحركة الكردية المحاصرة آنذاك. ونذكر أيضاً ان جمهورية اليمن الديمقراطية (الجنوبية سابقاً) كانت متضامنة مع القضية الكردية ومازال الأشتراكيون اليمنيون على نفس النهج بطريقة معينة.

وكنا قد استعرضنا الموقف التضامني للرئيس المصري جمال عبدالناصر حتى وفاة الاخير.

إلاّ ان مثل هذا التضامن العربي، باستثناء الشعبي منه في بعض البلدان، قد تقلص كلما اشتد النظام العراقي السابق قوة ودوراً وتدخلاً في شؤون المنطقة، واصبح الأعلام الرسمي، السلبي طبعاً، للنظام يسود في البلدان العربية الأخرى. وسواء بالمغريات المادية أو التضليل والتمويه أستطاع هذا الأعلام –حتى اليوم– أن يصير مقياساً لموقف الكثير من الصحف والاحزاب والشخصيات العربية أزاء المسالة الكردية، حيث التهم جاهزة من قبيل تكرار معزوفة ((أسرائيل الثانية)) و((عملاء أمريكا وايران))... الخ! ازاء هذه الظلامية الاعلامية كان هناك، كما قلنا، تيار تحرري ديمقراطي عربي ظل وفياً لتقاليد التضامن الأممي الأنساني أزاء الكرد.

لماذا احتج بعض المثقفين العرب على زيارة أدونيس الى إقليم كردستان؟

الهجوم على الأستاذ الكبير أدونيس جراء زيارته لإقليم كردستان العراق (١٤-٢٤/ نيسان ٢٠٠٩) ليس جديداً على مثقفين عرب هاجموا عام ١٩٩٩ -٢٠٠٠ حضور الكتاب والشعراء والفنانين العرب من مصر، الجزائر، تونس، الأردن، لبنان، الكويت، البحرين، ودول الخليج الأخرى زاروا إقليم كردستان بمناسبة مئوية الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري، حيث نصب تمثالان برونزيان للشاعر في كل من مدينتي أربيل والسليمانية بمناسبة حلول مئوية ميلاده، واعيد طبع اعماله الشعرية كافة في أربعة مجلدات، وتكفلت حكومة إقليم كردستان (بادارتيها في اربيل والسليمانية) بتحمل نفقات هذه الأحتفالات التي تحولت الى تكريم للشاعر اولاً و الى استعادة تقاليد الصداقة والتضامن العربي الكردي من جهة، وتضامن المثقفين العرب مع الشعب الكردستاني من جهة اخرى. فهل ربح المثقفون أم خسروا؟ انهم ربحوا العدالة والتأريخ والشعب الكردستاني بينما خسروا داخل اقطارهم لأنهم حال عودتهم بدأت، لاسيما في مصر، موجة ظالمة ظلامية من التهجم المبتذل عليهم ضدهم، بأعتبارهم ذهبوا الى ((معقل أمريكي)) او ((اسرائيل الثانية)) وما اشبه.

استمرت هذه الموجة الاعلامية اشهراً وسنين ومازالت مستمرة بشكل ما، تجددت ازاء الشاعر والمفكر النابغة ادونيس. وكانوا قد ركزوا عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ تهجمهم الظالم على الزميل فخري كريم (ابو نبيل) ومؤسسة المدى الثقافية لأنها الجهة التي مهدت لهذه الزيارة التأريخية بالتعاون مع الادارة والمؤسسات الثقافية في إقليم كردستان.

يريدون هدم الجسور بين العرب وجيرانهم:

فماذا يريد هؤلاء المثقفون العرب بمثل هذه الأحتجاجات والتهجمات على كل من يحاول ترسيخ الصداقة العربية الكردية؟! لايريدون سوى استمرار العزلة بين الشعب العربي وجيرانه، ويريدون قطع جسور التضامن المتبادل... لمصلحة من؟! انهم ينطلقون من ((الحرص على القومية العربية)) بينما موقفهم يخدم خصوم اعداء هذه القومية. فالكرد يعيشون في اربع دول مهمة في الشرق الاوسط.

والحركة الكردية مترابطة متشابكة مع أجزائها في هذه الدول، وكان جمال عبدالناصر ينطلق في علاقته التضامنية مع الكرد من ان الأمة الكردية جارة مهمة للأمة العربية، وتتعايش الأمتان في بلدين بالمنطقة، سوريا والعراق، ويتواجد الكرد في بلدين مهمين: تركيا وايران الجارتين للأمة العربية.

هذه الحقيقة الجغرافية والتاريخية لم يستوعبها معظم المثقفين العرب بعد، فيحاولون منع أي تواصل ثقافي او سياسي إجتماعي بين العرب والكرد. اذ ان كل أتصال وعلاقة مع إقليم كردستان العراق تنعكس أيجابياً على الكرد في تركيا وايران ايضاً، علماً ان نحو ٢٥٪ فقط من الكرد يعيشون مع العرب في سوريا والعراق في حين ان نحو ٧٥٪ منهم يعيشون في تركيا وايران.

ذكرنا ذلك مراراً للأصدقاء من المثقفين العرب حيثما زارونا في الإقليم أو زرناهم في أقطارهم.

فاحتجاج بعض المثقفين العرب على ادونيس ليس جديداً أو غريباً، أما الجديد فيه فهو ان الضيوف اليوم في الإقليم يشهدون التقدم الملموس فيه بعد الحصول على الادارة الذاتية شبه المستقلة خاصة بعد تأسيس الدولة العراقية الأتحادية الفيدرالية بعد سنة ٢٠٠٣.

ولاطلاع زملائنا العرب حيثما كانوا في المشرق او المغرب اقول ان وزارة الثقافة في الإقليم والمؤسسات الثقافية المختلفة تستضيف وتستقبل اسبوعياً مثقفين من جنسيات اوروبية وكندية وأمريكية وآسيوية مختلفة، وعربية كذلك كلما تسنى الأمر، وتتواصل زيارات الوفود الثقافية والفنية الكردستانية إلى مختلف الأقطار العربية والأسلامية (تركيا وايران مثلاً) والقارة الامريكية واستراليا وبلدان شرق آسيا (الصين واليابان وكوريا الجنوبية مثلاً)... فالشعب الكردستاني حريص على مد جسور الصداقة والتفاهم والتضامن مع بقية الشعوب حيثما توفر ذلك رغم الامكانات المادية المتواضعة.

نحن نريد لشعبنا التقدم والأنفتاح على العالم بتنوعاته الجميلة. ولن ننتظر الأذن و((السماح)) من أولئك المثقفين العرب الذين يرومون خنق التجربة الكردستانية وسط حصار العزلة والتهميش والأنكار.

الصادق المهدي في أربيل:

حضر إلى مؤتمر المصالحة الوطنية العراقية (أوائل مايس الجاري) فخامة الرئيس السوداني السابق الصادق المهدي وشخصيات عربية مهمة أخرى وأجانب، اشتركوا الى جانب ممثلي البرلمان العراقي والبرلمان الكردستاني والشخصيات الكردستانية لمناقشة سبل تحقيق المصالحة في العراق، واقروا بياناً مهماً.

هل سيحتجون على زيارة الصادق المهدي أيضاً؟!

خلال السنوات والاشهر الماضية زار إقليم كردستان معاون شيخ الأزهر، ثم عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، وقبل فترة أنعقد في أربيل عاصمة الإقليم مؤتمر أتحاد البرلمانيين العرب بحضور العشرات من البرلمانيين العرب من مختلف الأقطار وأعربوا عن أهتمامهم وتقديرهم للتقدم الحاصل في الأقليم.

فإذا واصل أولئك المثقفون العرب احتجاجاتهم لن يبقى أمامهم سوى الجلوس والأنعزال في منازلهم ومكاتبهم وعلى باب كل منهم لافتة عريضة تختصر كل شيء وتقول: كفانا اهانة! واذلالاً! اننا نحتج على كل عربي يزور إقليم كردستان حتى ولو كانوا من بغداد والبصرة والأنبار والنجف؟!

فقد فاتهم ان ممثلي جميع المحافظات العربية (معظمها عربية) زاروا أربيل لحضور مؤتمرات واجتماعات منذ ٢٠٠٣، والزيارات في تزايد وأتساع.

أما ادونيس فقد ناقش هؤلاء المثقفين المحتجين على زيارته الى إقليم كردستان بمقال مطول معبر وجميل نشرته صحيفة الحياة اللندنية في ٧نيسان ٢٠٠٩، يبدأه الشاعر الفيلسوف بالتساؤل:

– ((لماذا أثارت زيارتي الى إقليم كردستان العراق (١٤-٢٤ نيسان الماضي) احتجاجا لدى بعض المثقفين العرب؟

أطرح هذا السؤال لسببين:

الاول هو ان إقليم كردستان العراق جزء من العراق، وجزء من الجغرافية التأريخية والسياسية العربية. فما الخطأ اذن في زيارته؟

الثاني هو ان ماقلته في هذا الإقليم عن الثقافة العربية وعن ((أنقراض الحضارة العربية)) لم اقله للمرة الأولى. فقد قلته قبل هذه الزيارة بزمن طويل في القاهرة ودمشق وبيروت وغيرها، حيث اتاحت الفرصة. فما الذي نبّه بعض المثقفين اليه، اليوم وأثار غضبهم؟ وكان حرياً بهم ان يتنبهوا، قبل ذلك، اذا كانوا مهتمين بهذه الحضارة ومصيرها وبرأي فيها؟

تساؤلات أدونيس:

إختتم أدونيس مقاله بتعبيراته الفلسفية الجميلة وقال:

((... أود أخيراً ان اختتم بهذه التساؤلات: اذا كان مبدأ النضال ضد السياسة الأمريكية وصل عند بعضهم الى هذه الدرجة العالية من ((السحر)) و((الأنحسار))، فلماذا لايطبقونه إلاّ على إقليم كردستان العراق؟ لماذا لا يطبقونه على اقاليم عربية كثيرة؟ ولماذا لا يطبقونه على ((المتروبول)) الامريكي ذاته في العلاقات معه، سياسياً واقتصادياً وثقافياً؟

((هكذا أخلص الى التساؤل: ألا يكشف السؤالان اللذان طرحتهما في بداية هذه المقالة عن رواسب عنصرية)) وسياسية – ايديولوجية من طبيعة دينية – مذهبية لدى هؤلاء المحتجين على زيارتي لكردستان العراق؟ وهي رواسب تذكرنا بثقافة يبدو انها لم تنقرض حقاً، كما يبدو انني أخطأت في التعميم، وانها لاتزال حية وفعالة؟)).

((إنها الثقافة القائمة على منطق التضاد الآلي، وهو «سحري» خرافي:

الآلة الأولى: إن مدحت، مثلاً، المقاومة الوطنية في لبنان، فأنت حكماً من، حزب الله)).

الآلة الثانية: المقابلة: إن زرت كردستان العراق فأنت حكماً، أمريكي. وماذا لو زرت مصر، او ليبيا، أو الأردن... الخ؟))

((مرة ثانية، حقاً أيها المحتجون، لم تنقرض حضارتكم، وهي لاتزال تجر اذيالها الباذخة.))

فيدراليات في شروط مخيبة.. وهرب من المشكلات الوطنية الكبرى

وليد الحيدري

٢-٢

أنا لا ألقي بالحزازير. بل أواصل الحديث بالبديهيات. فنحن حقا نتقدم بمشاريع لا أسس لها، وغير مبررة. إن الفيدراليين يعملون في محيط لا وجود لثقافة فيدرالية فيه، بل ولا ثقافة دولة بالمعنى المدني. فماذا يريدون حقا؟ إن الادب الفيدرالي في العراق غير متوفر الا بدكاكين السياسة الفقيرة، حتى الفيدرالية الكردية هي نتاج أمر واقع قومي مستقل ولم تنتج حتى هذه الساعة ثقافة قانونية وسوسيولوجية واضحة، ولسوف نرحب باشعاعها عندما تنتقل الى الانجاز الذي لم تنتقل اليه بعد. في الفيدراليات الاخرى لم يتحدث غير السياسيين الذين نعرف دوافعهم، وكثيرا ما (يتحدثون بما لا يعلمون). لم ينطلق رأي واحد عن فيدرالية الجنوب والبصرة والوسط صادر عن رجال خبرة : فكر، اقتصاد، فلسفة، فقه، علم اجتماع، قانون. والحال أن كل الآراء أعادت انتاج ما قيل بالدستور مع بعض التوضيحات والمهارات الشخصية، والمجتهدون منهم قدموا نزعة مضللة تعتمد على مبدأ خصوصية تاريخية – مثلما فعل القاضي وائل بأمثلة ناقشناها في مقال سابق، أو خصوصية قائمة على ازدواج الغنى والفقر وهو تبرير جامع يستخدمه الجميع، أو التحرر من السلطة المركزية للدولة التي نعرف جميعنا انها فرية تستخدم الماضي الدكتاتوري في الوقت الذي يشكو الجميع من عدم وجود دولة.

كيف جرى الاتفاق بين كل هذه المؤشرات والتبريرات المتهافتة، ولماذا تجمعت في وقت كانت الدولة فيها منهارة، والامن مضطرب، والقاعدة القانونية في حالة انهيار، والخدمات كذلك، وفي وقت انصب فيها جهد السلطة على عملية استتباب الامن والنظام؟ لأن المشاريع الفيدرالية هي الصورة المعكوسة عن كل ذلك الخراب. إنها فصاحة سياسية جديدة للاطراف التي باتت تهيمن سياسيا وثقافيا على المركز، على الرغم من انها بلا خبرة، تنخر بها تناقضات الجماعات المحلية الدينية والسياسية، وهي بالكاد تتماسك من الناحية المدنية، كما انها تفتقر الى ثقافة وتقاليد ديمقراطية. بالطبع علينا ان لا ننسى الاسهام الكردي في هذا المأزق الجنوبي، متمنيا من سياسيي الكرد أن لا يتورطوا بما ليس بهم حاجة. ففيدراليتهم تنطلق من تجربة متشعبة وباتت لها سيرة زمنية، أما فيدراليات الجنوب، فقد عثرت على الدستور الفيدرالي (لعلها تعثرت به) بسبب تفرع سياسي كلامي من الفيدرالية الكردية، فضلا عما أدت اليه نقاشات المعارضة في الخارج قبل سقوط النظام من اتفاقات ومراهنات وتراضيات، وقد لبت بعضها احتياجات النخب والاعيان للظفر بصوتها الخاص واستقلالها عن الدولة، على الرغم من تغير الظروف وظهور صورة الواقع البشعة. لعلّ كل ما تريده هذه النخب سوف يتفكك على ايديها في النهاية، لانها بلا خبرة ادارية وثقافية ومدنية، فضلا عن وجود تناقضات من النوع السيئ تنخر فيها.

بيد أن علينا ان نشير في هذا السياق الى بعض الحقائق المزعجة التي جعلت كل هذا التوليد المشوه ممكنا. فعندما أراد الامريكان تشكيل ادارة عراقية حاكمة لم يجدوا قوى تتحدث عن العراق، الدولة الموحدة والشعب الموحد، بل عن مصالحها المحلية المترابطة مع مظالمها السابقة. لقد شكلت صورة الدولة المحطمة الميؤوس منها والتي تركت تموت في الشوارع تاريخا جديدا راحت القوى المتنافسة على السلطة تعوضّه باللجوء الى مركزياتها الطائفية والاثنية. إن مجلس الحكم كان هو الإختراع الذي عكس هذه الصورة المفككة للواقع السياسي الجديد، وهو شكل من اشكال السلطة القائمة على تقاسم السلطة بين قوى متناقضة داخل بلد محتل.(طاسة ابطن طاسة : فولكلور قديم!) وعندما ظهرت حكومة من الانتخابات عمدت الى تلخيص هذا التقاسم بالمحاصصة. بالتأكيد كان هذا الشكل بقدر ما عكس ما تبقى من التهشيم، لبى طموحات أكبر تاجر بالمفرد في منطقتنا، وأسوأ رسام تجريدي لصور الحل لمشاكل الشرق الاوسط المتعددة : الولايات المتحدة الامريكية!

والآن هاهي الفيدرالية العراقية من دون فكر غير دستور كتب عندما كان الجميع يتفادون الرصاص والمفخخات. إنها حتى الآن من دون فقه غير فقه البؤس الذي راح السياسيون بواسطته يضرمون نار الاحقاد والتمايزات وتفكيك العراق. أعطونا كتابة واحدة تحترم نفسها تبرر فيدرالية البصرة، أو فيدرالية الجنوب، غير صيحات الأغنياء والأعيان عن فقر المحافظات، غير قيام الأغنياء بإثارة غرائز الفقراء.

إننا لم نسمع حتى الآن غير أصوات الديماغوجيين في تحريك الشارع!

عندما غزا صدام الكويت جرى التعميم على الصحافة بشن حملة ضد القارونيين الاغنياء، وتغذية غرائز الصراع الطبقي على مستوى الأمة. كان النظام قد أفقر البلد بحماقاته العسكرية، واحتاج الآن الى حماقات لفظية مثّلت حقا شهيته في أن يستولي على ثروات الآخرين. لقد استخدم الالحاق القومي الفاشي زوج (فقر– غنى) عندما احتاج الى الموارد ومن ثم الى الغزو، واليوم تستخدم القوى المحلية في بعض المحافظات هذا الزوج نفسه للتفتيت. إن ثقافة الابتزاز والرقص على الحبال قديمة في العراق. وما يستحق التنويه هنا هو أن الزمن لم يغيّر الكثير من المهارة ومستوى الذكاء واستخدام اللغة، فلا أحد ابتكر حججا مسلية أخرى بل واصل الجميع استخدام ألعاب قديمة بعد أن أعادوا توجيهها.

في سياق الاستعارات من الخرج الفاشي، قرأت مقالة لأحدهم ينتقد فيها فيدرالية البصرة لوائل عبد اللطيف على أسس ستراتيجية طائفية. فهو يرى أن هذا المشروع المشبوه يستهدف «فيدرالية الجنوب الشيعية» عن طريق حرمانها من البحر!

إنني أخشى كثيرا من الأفكار الستراتيجية التي يحملها بعض العراقيين الذين ظهروا الى السطح بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، فتحليلاتهم شفوية اتخذت من الفضائيات منابر لها، وهي أقل تماسكا مما يكتبه المحللون السياسيون الجدد، كما أنهم يتدربون على أفكار غيرهم من دون أن يستطيعوا التحكم بغرائزهم المذهبية. فحين يفضحون أفق المشاريع التي يعارضونها يفعلون ذلك بقوة على نحو يفضحون أفق مشاريعهم هم.

في ما مضى كانت الكويت تمنع البحر عن العراق. ومن أجل الخروج الى البحر ألحقت الكويت بالعراق فجرى تدمير الأخير. الا ان فكرة المنفذ البحري، المحملة بعطور الرومانسية والتجارة، ظلت مغرية، واستراتيجية، وتمسك بأعناق الاستراتيجيين المصدقين. طبعا هناك اختلاف صنعه الزمن السياسي، فبينما كانت الكويت هي التي تمنع عنّا البحر، باتت البصرة بفيدراليتها التي يقودها التجار والوجهاء من أحفاد السندباد البحري هي التي تمنع البحر عن فيدرالية الجنوب «الشيعية». الغريب في هذا «التحول النقدي» أن صاحبه لا يشير الى أن فيدرالية القاضي تمنع البحر عن العراق كله. لقد نسي العراق تماما بعد أن وظف نفسه حارسا على حدود «الفيدرالية الشيعية». وها هنا لب الفيدرالية التي تعتمد على الطائفة والمصالح المناطقية الضيقة، فهي في ظروف الاحتلال والصراع تشعر بالتهديد، كما أن تذكاراتها وشعورها بالغبن يجعلها تسعى الى الاحتكاكات لتنزلق بعدها تماما الى نزعة ذاتية متعصبة، وفيما تفتخر بنفسها ستبحث عن البحر فتجد انها ظلمت، فتطالب بالبر لأنها لا تريد أن تظلم زيادة. إن النزعة المناطقية تبحث دائما عمن تتشاجر معه، فكيف حالها إذا ما باتت طائفية وتشعر بأنها حائزة على مجد ما وعليها الحفاظ عليه ضد الآخرين؟ (اقرأوا علي الوردي!)

هل يجب ان نأخذ ذلك الرأي مأخذ الجد؟ لا ادري حقا، الا أن علينا ان ننتبه، فهذه الافكار تطرح في بيئة غير مستقرة تغذيها قوى الاحتلال والاطماع الاقليمية، ما يجعلنا نقلق منها. لقد سمعنا أن فيدرالية الجنوب هي مشروع اداري وليس طائفيا، وسمعنا تأكيدات على ذلك. هذا يطمئننا بعض الشيء، بيد ان الواقع الديموغرافي المذهبي له ثقل ضمن التوزيع الحالي. لقد كان له ثقل في الانتخابات، أي في صلب السياسة، فلماذا سيخف ثقله ويتحول الى لون من ألوان التنظيم الاداري؟ ما الضمانات في هذه العجاجة العراقية التاريخية –الاجتماعية المليئة بالمشاكل والتعاسات؟ إذا كانت المحاصصة حولت الوزارات الى نوع من الفيدراليات (هذه لك وتلك لي) فما الذي ينتظرنا عندما نتوغل في الفيدراليات الاقليمية؟

إن هذه الشكوك لها محكات واقعية، فالدولة المركزية التي يراد تقليم اظفارها ليس لها أظفار بعد، بل ليس لها أصابع، كما انه لم تجر حتى الآن تحولات ملموسة في العراق كله على مستوى القاعدة الثقافية والقانونية والسياسية، وعلى الجملة لم تصبح الديمقراطية ولا تنظيماتها المؤسساتية هي القاعدة السياسية للمجتمع. إن دولتنا مصنفة على انها من الدول الفاشلة، وانها من الدول الاكثر فسادا، من هنا ستبدو الفيدرالية هروبا من مشكلة أعادة البناء الأساسية التي تحظى برتبة وطنية استثنائية. انها ستبدو كذلك صورة مضحكة لفرار تقوده النخب المناطقية مع الادعاء بأنها من طينة خاصة قادرة على تجاوز المحنة لأنها من هي، وضعت مركزية المركز خلفها نحو حرياتها الفيدرالية.

أخشى ما اخشاه من هؤلاء الظافرين أن يعملوا في سوق التجزئة الشعبوي، عندها علينا ان نقرأ الفاتحة على العراق الذي سيباع قطعة قطعة للاولغارشيات المحلية وعبرها الى دول الجوار وما بعد دول الجوار ناهيكم عن شركات الاستثمار النفطي وغير النفطي.

العراق في وضع لا يحسد عليه: احتلال، ادارة امريكية جديدة منزعجة مما حدث، يحتل فيها صاحب المشروع الفيدرالي على اسس طائفية المستر بايدن منصب نائب الرئيس، قوى اقليمية تتآمر عليه وتريده على هواها، انقسامات طائفية وسياسية ومناطقية، تراجع اسعار النفط، خراب اجتماعي واقتصادي، عقد سيكولوجية، عشرات الالوف من خبرائه وتقنييه ومهندسيه واطبائه ومثقفيه هاجروا أو في طريقهم.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com